الآفاق الاقتصادية لقارة آسيا لعام ٢٠٢١

سالي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

اسم الكتاب: الآفاق الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٢١: عام عدم التيقن

The Asia-Pacific Manufacturing Outlook in 2021

تاليف: راجيف بيسواس

تاريخ النشر: يناير ٢٠٢١

جهة النشر: HIS Markit

شركة أمريكية بريطانية، مقرها لندن، متخصصة في خدمات المعلومات، وتقديم معلومات وتحليل متعمق لقاعدة عملاء في جميع أنحاء العالم في مختلف القطاعات.

مقدمة

شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APAC) ركوداً حاداً في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة الفيروس المستجد، فضلاً عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١,٥% سنوياً. ومن المتوقع حدوث انتعاش اقتصادي قوي في عام ٢٠٢١، مع توقعات بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٥,٧% سنوياً، بالنظر إلى المؤشرات حول انخفاض معدلات الإصابة تدريجياً مع انتشار لقاحات الفيروس المستجد كوفيد-١٩ خلال عام ٢٠٢١، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على الانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي في العديد من اقتصادات

منظمة التعاون الاقتصادي وآسيا والمحيط الهادئ.

٢٠٢١: عام عدم التيقن

توقع الخبراء أن تشهد الصين نمواً اقتصادياً قوياً في عام ٢٠٢١، وأن يُمثل هذا النمو أحد العوامل الرئيسية التي تدعم الانتعاش الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في إشارة إلى هذا النمو قد يصل إلى ٧,٥% هذا العام، كما كان مع المتوقع أن تتعافى اقتصادات دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن تشهد انتعاشاً اقتصادياً واسع النطاق ونمواً سريعاً في عام ٢٠٢١، لكن بسبب انتشار موجات جديدة من الفيروس المستجد التي اجتاحت العديد من بلدان العالم في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وزيادة أعداد المصابين، من المرجح أن تتراجع هذه التوقعات بسبب وجود مخاطر كبيرة حول مدى الاسراع في تداول اللقاحات ومدى جاهزية الدول المختلفة للسيطرة على الوباء، مما يجعل عام ٢٠٢١ عام الغموض وعدم التيقن.

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

يرى الخبراء أن منطقة آسيا والمحيط الهادي شهدت ركوداً في عام ٢٠٢٠ أسوأ من ذلك الذي عانت منه خلال الأزمة المالية العالمية أو الأزمة المالية في شرق آسيا، وقد ساهم التباطؤ الحاد في معدل النمو الاقتصادي في الصين الذي قُدر بنحو ٢,١% سنوياً في تراجع اقتصادات دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٠، وفي المقابل، سجل الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الأزمة المالية في شرق آسيا في عام ١٩٩٨ نمواً قُدر بنحو ٧,٩%، بينما وصل خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ إلى ٩,٤%.

علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الهند عانت من ركود حاد في عام ٢٠٢٠، بينما سجلت نمواً إيجابياً للناتج المحلي الإجمالي خلال أزمة شرق آسيا وأثناء الأزمة المالية العالمية.

لقد كان لقرارات الإغلاق الكامل وحظر السفر التي اتخذتها دول العالم المختلفة

للحد من انتشار وباء كوفيد- ١٩ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ تأثيراً سلبياً شديداً على اقتصادات معظم دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومع ذلك أظهرت العديد من اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ انتعاشاً كبيراً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بفضل ارتفاع الطلب على الصادرات على مستوى العالم، وكذلك انتعاش الإنفاق الاستهلاكي المحلي نتيجة لتخفيف القيود المرتبطة بالوباء في العديد من البلدان. ويظهر ذلك من خلال نتائج مؤشر مديرو المشتريات الذي أجرته IHS Markitحول الناتج الصناعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والذي أظهر تعافي تلك الاقتصادات بقوة في الأشهر الأخيرة، مما يشير إلى توسع كبير في الإنتاج خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٠، وإن كان ذلك قد تزامن مع انخفاض معدل التوسع قليلاً في ديسمبر على الرغم من رجوع هذا الانخفاض إلى التأخر في عمليات الشحن بسبب الضغط الكبير على الطلب.

ويتوقع الخبراء أن يستمر التعافي الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١، مدعوماً بالتداول التدريجي للقاحات فيروس كوفيد-١٩ في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي خلال هذا العام. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على احتواء الوباء تدريجياً، مما يسمح بتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي حتى نهاية

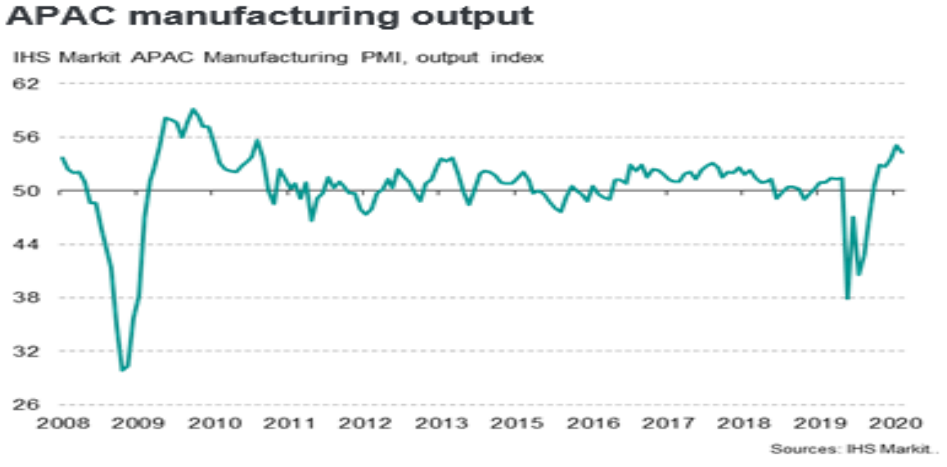

عام ٢٠٢١، فضلًا عن عودة الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النمو الإيجابي بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠٢١ بعد انكماش بلغ ٤,٠% في عام ٢٠٢٠، مما سيوفر دفعة لقطاعات التصدير في العديد من اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادي القائمة على التصدير في الأساس، ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا المرتبط بالبدء العاجل في توفير اللقاح خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ إلى دعم طلبات الاستيراد الجديدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ للأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ومع ذلك، لا يزال هناك مخاوف بشأن استمرار القيود على السفر الدولي، وما لها من تأثير سلبي على معدلات السياحة العالمية وسفر الأعمال في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال عام ٢٠٢١، لكن ذلك لن يؤثر بقوة على اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تعتمد على السياحة الداخلية بشكل كبير، مثل الصين واليابان وأستراليا، وبالتالي من المرجح أن تشهد انتعاشًا سريعًا لديها أكثر من الدول التي تعتمد على السياحة الخارجية.

انتعاش الاقتصاد الصيني

لقد عانى اقتصاد الصين من صدمة شديدة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب الإغلاق المطول في مختلف دول العالم الذي أثر على قطاع الصناعة في الصين، وكذلك بسبب القيود الشديدة على الإنفاق الاستهلاكي بسبب الإغلاق.

ومع ذلك، فقد كان هناك تحسنًا في النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، حيث انتعش الإنتاج الصناعي وتحسن الإنفاق الاستهلاكي تدريجياً. لقد أظهر الاقتصاد الصيني انتعاشًا قويًا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، مدعومًا بانتعاش الصادرات وكذلك العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي المحلي، حيث نما الإنتاج الصناعي الصيني بنسبة ٧,٠% في نوفمبر ٢٠٢٠، مع ارتفاع التصنيع بنسبة ٧,٧%، بينما ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة ٥%، كذلك ارتفعت صادرات البضائع الصينية بنسبة ٢١,١% في نوفمبر ٢٠٢٠، مدعومة بالطلب القوي على

معدات الوقاية الشخصية والإلكترونيات لا سيما في أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن ثم فقد ارتفع الفائض التجاري للصين في شهر نوفمبر إلى ٧٥,٤ مليار دولار، وهو أعلى فائض تجاري شهري منذ عام ١٩٨١.

وقد استمر مؤشر مديري المشتريات الصناعية في الصين في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ في النمو إلى أن وصل إلى ٥٣,٠ في قطاع التصنيع، بينما أظهر مؤشر نشاط أعمال الخدمات العامة نمواً قوياً في ديسمبر حيث وصل إلى مستوى ٥٦,٣.

موجة جديدة من جائحة كورونا في اليابان

تشير التقديرات الاقتصادية إلى انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة ٥,٤% في عام ٢٠٢٠، بسبب تأثير الوباء على النشاط الاقتصادي المحلي وكذلك على طلبات التصدير الجديدة لصادرات الصناعات اليابانية، ويرجع ذلك إلى فرض الحكومة اليابانية حالة الطوارئ لاحتواء الموجة الأولى من الوباء في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، والتي كانت قد ساهمت بشكل كبير في الحد من أعداد الإصابات، لكن الارتفاع الكبير في عدد الحالات مرة أخرى – ولا سيما خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ – دفع الحكومة اليابانية إلى فرض حالة طوارئ مرة ثانية في طوكيو والعديد من المحافظات المجاورة، حيث تجاوزت حالات الإصابات اليومية ٦٠٠٠ حالة في ٦ يناير ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثيراً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي الياباني في الربع الأول من عام ٢٠٢١.

وبالتالي، من المرجح أن يلعب طرح لقاحات كوفيد-١٩ دوراً مهماً في انتعاش اقتصاد اليابان تدريجياً خلال عام ٢٠٢١، ومن ثم أن يعود الناتج المحلي الإجمالي الياباني إلى النمو الإيجابي بنسبة ٢,٦% في عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات الياباني ظل مرناً خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ رغم الموجة الوبائية الأخيرة، إلا أن مؤشر نشاط أعمال الخدمات الياباني انخفض نسبياً من ٤٧,٨ في نوفمبر إلى ٤٧,٧ في ديسمبر، واستمر في الانكماش المعتدل، وإن كان على مستوى أعلى بكثير من النشاط الاقتصادي مقارنة

بالنصف الأول من عام ٢٠٢٠.

انتعاش الاقتصاد الهندي

أشار التقرير إلى أنه من المرجح أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في الهند في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة ٨,٩% سنوياً، بعد أن عانى من ركود حاد في عام ٢٠٢٠، وخاصة خلال الفترة من مارس حتى أغسطس، لكنه أظهر انتعاشاً قوياً منذ سبتمبر، وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، كذلك أظهرت البيانات الاقتصادية لشهر أكتوبر نمواً في مجال الإنتاج الصناعي بنسبة ٣,٦%، مقارنة بانكماش حاد بنسبة ٥٥,٥% في أبريل ٢٠٢٠.

ووصل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الهند إلى ٥٦,٤ في ديسمبر ٢٠٢٠، وهو رقم يتوافق مع التوسع الإيجابي للاقتصاد الهندي ويرتفع عن المستوى الحرج ٥٠,٠ للشهر الخامس على التوالي، كما أنه يتسق مع التحسن الملحوظ في ظروف العمل في قطاع التصنيع، ويعكس النتائج الإيجابية لتخفيف القيود المفروضة بسبب الفيروس المستجد، وارتفاع معدلات الطلب وتحسن ظروف السوق، وزيادة طلبات المصانع خلال شهر ديسمبر.

ونظراً إلى أن الاقتصاد الهندي يظهر بالفعل تحسناً كبيراً في النشاط الاقتصادي المحلي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، فإن التوقعات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الهندي سوف ينتعش بنسبة ٨,٩% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

انتعاش قطاع الإلكترونيات بعد أزمة الفيروس المستجد

تُمثل الصادرات الإلكترونية جزءاً رئيسياً من صادرات العديد من دول شرق آسيا، بما في ذلك الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند وفيتنام، كما تتكامل سلسلة توريد الإلكترونيات بشكل كبير عبر الاقتصادات المختلفة، حيث تُعد الصين مورداً مهماً للأجزاء الإلكترونية الوسيطة لعدد من قطاعات الإلكترونيات في جنوب شرق آسيا.

على الرغم من الاضطرابات الشديدة في إنتاج الإلكترونيات في آسيا وانخفاض الطلب العالمي بسبب الوباء خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، أشار مؤشر مديري

المشتريات للإلكترونيات IHS Markit إلى انتعاش كبير في الأسواق منذ منتصف عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي إلى ٥٣,٤ في نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥١,٨ في أكتوبر، كما أشارت القراءة الأخيرة للمؤشر إلى تحسن سريع في قطاع الإلكترونيات على مستوى العالم لأكثر من عامين، فضلًا عن زيادة كبيرة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة على حد سواء.

وارتفع الطلب العالمي على الإلكترونيات من أدنى مستوى له منذ بداية العام في شهر مايو عند ٣٤,٧ إلى ٥٢,٨ بحلول نوفمبر، مما يعكس انتعاشًا كبيراً في الطلبات الجديدة، ويساهم في زيادة الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعي في العديد من الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كذلك ارتفعت صادرات الصين من الإلكترونيات بقوة في نوفمبر، بزيادة تُقدر بنحو ٢٤,٨% بسبب الطلب القوي على الإلكترونيات الاستهلاكية في الأسواق العالمية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٢٠٢١: عام من عدم التيقن

يرتبط النمو في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك الاقتصادات العالمية الأخرى، في عام ٢٠٢١ بمدى قدرة الدول على السيطرة على الفيروس المستجد، وكذلك مدى سرعة نشر اللقاحات ومدى فاعليتها في السيطرة على الوباء العالمي، خاصة بالنظر إلى المخاوف المتزايدة بشأن انتشار سلالات جديدة من الفيروس.

علاوة على ذلك، قد تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديات كبيرة في برامج التطعيم الخاصة بها بسبب العدد الكبير للسكان في العديد من الدول الآسيوية، ولا سيما في الصين والهند، وهما أكبر دولتين من حيث التعداد السكاني.

وبالتالي، على الرغم من التوقعات الاقتصادية المواتية للانتعاش الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بداية عام ٢٠٢١، إلا أنه من المرجح أن تختلف قدرة الدول على تجاوز محنة الفيروس المستجد وسيطرتها عليه بشكل كبير، بالنظر إلى عدة العوامل بما في ذلك حجم السكان، والوصول إلى إمدادات كبيرة من اللقاحات

والقدرة على نشر برامج تحصين واسعة النطاق، كما أن هناك أيضًا عوامل أخرى غير واضحة، بما في ذلك مدة فعالية اللقاحات الرئيسية التي هي قيد التطوير ولم يتم التأكد من فاعليتها بعد.

وبالرغم من ذلك، فإن السيناريو الاقتصادي المتوقع لعام ٢٠٢١ إيجابي، حيث من المتوقع أن يتخلص الاقتصاد العالمي تدريجياً من الأثار السلبية للوباء وأن يشهد نمواً نسبيًا، مع وجود العديد من اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في طليعة هذا النمو.